http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1651) السنة السابعة - الثلاثاء (10) تشرين الثاني 2009

ردود أفعال مواطنين على منح جوازات سفر دبلوماسية للنواب وعوائلهم

دقيقتان للامتيازات وسنوات لقوانين مصالح الشعب

توقيت سيىء للقرار ورائحة دم شهداء تفجيري الاحد والاربعاء ما زالت في صدورنا

في اقل من دقيقتين أقر أعضاء مجلس النواب قانون منح جوازات سفر دبلوماسية لهم ولعوائلهم لمدة ٨ سنوات اضافة الى فترة الاربع سنوات التشريعية التي قضوها. وسواء رفضته رئاسة الجمهورية لاكثر من مرّة أم قبلته فهو في النهاية سيكون قانونا ساري المفعول حسب آليات الحياة السياسية الجديدة في العراق وحسب ما اتفق عليه السادة النواب

مصائب الناس

صراع الجوازات

وائل نعمة

وفي الوقت الذي ما زال دم ضحايا تفجيري الاربعاء والاحد يغص في صدورنا ورائحته تقلق مضجعنا، يسارع نوابنا الكرام لقطف ثمرة آخر العنقود، قبل ان يودعوا قبة البرلمان التي اتخموها صراخا فكان كالهواء في شبك!

ماذا يقول المواطنون عن (مكرمة) النواب الاخيرة؟

لمن خيرات البلد؟

يقول منتظر عبد الله ٣٣ سنة موظف: لقد دأب الاخوة والاخوات اعضاء مجلس النواب خلال العمل التشريعي على سن القوانين التي تعطيهم الامتيازات وترفع من معاشاتهم وروابتهم،فمنذ الجلسة الاولى التي حددوا فيها مقدار الراتب والمخصصات وحتى يومنا الحاضر عملوا بتفان وبتوافق بل اجماع ليستزيدوا من خيرات البلد.

قولوا كلمتكم

المواطن ابو حسن ٥٠ سنة وهو صاحب محال لبيع المواد الكهربائية بمنطقة السعدون يقول: النواب لهم الكثير من الامتيازات بالاضافة الى رواتبهم العالية (كما اسمع) ويسكنون في قصور محصنة، ويركبون افخر السيارات ولا يشعرون بالزحامات حينما تختنق بغداد،فهم يمرون كالبرق دون ان ينظروا للواقفين على الجانب فلماذا سينظرون لنا هذه المرة، فهم في كل مرة يتناسون الفقراء والمحتاجين الذين امتلأت بهم الارصفة، ونسوا آلاف الخريجين الذين يقفون في ابواب الدوائريستجدون التعيين، ناهيك عن الماء والكهرباء والخدمات الصحية والبلدية، فهم تركوا كل هذا وركضوا وراء جوازات دبلوماسية لهم ولعوائلهم وللسنوات القادمة ايضا.وتمنى ابو حسن على الشعب العراقي والشباب خاصة ان يقولوا كلمتهم في الانتخابات المقبلة باختيار الافضل والمحب للفقراء والذي يرعى مصالح الشعب.

حب جواز السفر

فيما يقول جعفر عبد الزهرة ٣٢ سنة، يعمل بشركة زين للاتصالات: ان الجواز له قصة مع العراقيين، فمضينا سنيين طويلة نحلم بان نراه بعد ان جعله النظام المقبور حلما لاننا لا في المنام حيث لاصدام ولاحدود،وبعد سقوط الصنم سارعنا الى الحصول عليه سواء رغبنا بالسفر ام لم نرغب بذاك، لكن حرماننا من هذه الاوراق اصبح حافزا للحصول عليه، ولااعلم هل اعضاء مجلس النواب لديهم حب التملك للجواز ايضا !ويضيف جعفر:مازال استخراج الجواز من الصعوبات، حيث بين اونة واخرى تغلق دوائر الجوازات وتبقى في حيرة من امرك عندما تكون في امس الحاجة اليه خصوصا ان كان لديك سفر ملح لغرض علاج او ايفاد او شيء من هذا القبيل، كما ان الكثير من العراقيين الذين يسكنون خارج العراق يعانون من صعوبة الحصول على جواز السفر في حالة ضياعه او استبداله وينتظر المواطن اكثر من سنة حتى يحصل عليه، وينظر الى نوابه وهم يأخذون جوازات دبلوماسية بينما العراقي يعاني الامّرين حتى يحصل عليه.

وداعا مع جواز السفر

وعبر الرجل الستيني كاظم شويلي وهو معلم متقاعد، عن اسفه لما يجري تحت قبة البرلمان، فبدلا من ان يكون هذا المكان كفيلا بحل مشاكل العراقيين وانصافهم، يصبح مكاناً يصب فيه الزيت على النار، ويضيف محدثنا: فهم بذلك يزيدون الهوة بينهم وبين الشعب، فأهمال مشاكل الناس والالتفات الى مصالحهم الشخصية سوف يؤسس لثقافة القطيعة بين المواطن والبرلمان والقطيعة بين الناخب والانتخابات، فليأخذوا جوازات السفر لهم ولعوائلهم ويتركوا لغيرهم قيادة البلاد والعباد!

سباق المصالح

بينما استغرب باهر علي صاحب (محل جزارة) في منطقة الزوية، من هذا التصرف والذي يصفه بأنه حب للسلطة وحب للمال. وتساءل باهر: الا يكفيهم ماحصلوا عليه من امتيازات ورواتب وتقاعد كبير؟ فالمجالس التي سبقتهم لم تبق غير اشهر في عملها وحصلت على رواتب تقاعدية عالية، وربما يخشى هذا المجلس من خروجه دون امتيازات فهو يريد ان لا يكون خاسرا كالمجالس التي سبقته (اذا فرضنا ما حصل عليه اقرانهم كان خسارة). مبروك عليه ماحصلوا عليه بما في ذلك جواز السفر للسنوات القادمة.

توقيت سيىء

وشاركنا عدي مثنى ٢٢ سنة طالب بكلية التربية (جامعة بغداد) بالقول: أن اكثر الامور غرابة في هذا القانون هو وقته الذي جاء متزامنا مع ترقب العراقيين حل الصراع حول قانون الانتخابات، والعراقيون يحدوهم الامل في تغيير النظام الانتخابي وجعله اكثر اشراقا واكثر ديمقراطية،ويضيف عدي: وفي وسط هذا الضجيج جاء صوت عذب ونقي ينادي بحقوق النواب (المهضومة) فأسكت باقي الاصوات وتناغم معه الجميع وصدر القانون بصورة سلسة دون ان نشعر به. وتمنى عدي ان تصدر باقي القوانين وتمرر المشاريع بنفس تلك الطريقة دون ان يتقاتلوا في الاعلام وتعلو اصواتهم في المجلس حتى ظننا بأنهم يدافعون عنا !

قوانين قد ركنت

بينما تحدث عدنان لطفي ٣٨ سنة (موظف) عن ان البرلمان لديه الكثير من القوانين المهمة التي تنتظره على طاولة المشاكل العراقية، فهل يمكن ان يهرب من هذه المسؤولية ويتنصل عن وعوده بخدمة الشعب والعراق، واضاف عدنان: على البرلمانيين ان يقروا قانون النفط والغاز وقانون الاحزاب والكثير من القوانين التي هي على تماس مباشر مع حياة العراقيين بدلا من ركنها على الرف وترحيلها الى الدورة الاخرى، والتي اصبحت من الحلول السهلة ان نترك همومنا ونرميها وراء ظهرنا. فهل قانون جوازاتهم اهم من كل تلك القوانين المعطلة؟ نتمنى ان يجيبونا على سؤالنا هذا!

لا مصلحة للعراقيين

ويقول همام حسان ٣٤ سنة (اسواق البركة) بمنطقة الكرادة: لقد اعتدنا على ان الامتيازات للنخبة والحرمان لسواد الشعب، واضاف: لااعلم لماذا تستمر الامتيازات بعد خروج النائب من الخدمة، وأي عنوان تضعون لذلك، وكيف يرضى (ممثلونا) بكل هذا المال ونحن نعاني جملة من المشاكل التي بعضها مستعصية؟ وأضاف: أمل أن يعاد النظر بهذا القانون لانه لايصب بمصلحة العراق ولا في خدمة العملية السياسية، وأنا متأكد من أن ملايين من أبناء العراق لايرضون وسيحتجون على كل هذه الامتيازات.

لا امتيازات جديدة

واعترض مهند حازم ٤٦ سنة (صاحب مطعم) على اعطاء البرلمانيين امتيازاً جديدا يضاف الى امتيازاتهم الكثيرة التي تستنزف الميزانية، واضاف: ان معظم النواب لديهم جنسيات اوربية وامريكية فما الداعي الى الجواز الدبلوماسي. ويخشى مهند من ان يكون هذا الجواز وسيلة اخرىلكي يهرب بها المسؤول من العراق ويسهل له نقل امواله وتحويلها الى عقارات في الخارج.

جوازات بلون الدم

بينما قالت ام علياء (ربة بيت): هل هذه الامتيازات هي لدمل جراح ضحايا الانفجارين الاخيرين؟ واضافت: مازالت الجروح مفتوحة ومازالت دموع الامهات والارامل والايتام لم تجف بعد، ومازال الجرم شاخصا امامنا واصوات هشيم الزجاج تسمع في اذنينا فكيف لهم ان يتركوا كل هذا ويرضوا بأخذ جوازات لونها يشبه لون الدماء التي سالت قبل ايام.

جانب ايجابي

رغم هذا الاعتراض الا ان هناك من يرى للامر ايجابية، حيث يقول مازن عبدالامير ٤٩ سنة (مصرفي): الجميع يعلم ان العراق يقع ضمن دائرة من المتربصين والمنتظرين فشل التجربة الديمقراطية التي قامت فيه، والنائب العراقي احد اهم الاطراف في نجاح هذه العملية، والكل مدرك اهمية موقع النائب في البرلمان العراقي اليوم، فصوته قد يغير مصير البلد ونحن بالتاكيد لا نريد لهذا الصوت ان يقع تحت اي ضغوط نفسية او مادية بقدر المستطاع، ان حصول النائب ولمرة واحدة على مثل هذه الضمانات سيضمن عدم وقوعه في مصيده الخوف من المستقبل والتي قد تهدد ذمته وتؤثر على نزاهته، وينوه مازن بأن البرلمان يحرم على البرلماني القيام بأي نشاط اقتصادي خاص.

خطب رنانة

ويقول بائع الشاي ابو سارة في منطقة بغداد الجديدة (شهادة بكلوريوس): ان بعض البرلمانيين قد قاموا قبل فترة بمطالبة (شكلية) بعدم القبول بهذا القرار او اي قرار مشابه يقوم على اعطاء امتيازات اضافية للنواب، وقام بعض النواب بالقاء الخطب الرنانة التي أكدوا فيها على حرصهم على المواطن الفقير وان هذا القانون فيه عدم مراعاة لمشاعر المواطن الذي انتخبهم، ولا اعرف ماذا حدث لهؤلاء النواب وجعلهم يغيرون موقفهم ويتنازلون عن خطبهم !

احصائيات مقلقة

وفي احصاء قام به المهندس احمد ابراهيم (موظف بشركة هندسية) والارقام على ذمته، حيث قال: ان رواتب ومخصصات النواب يمكن ان تعادل رواتب (٢٠٦٢٥) موظفاً من حاملي البكالوريوس، وبحسابات بسيطة يعادل مجموع رواتب الاعضاء كل شهرتكاليف ٤٦ طالب بعثة دراسية لمدة اربع سنوات،أي خلال دورة برلمانية ستصرف رواتب تعادل تكاليف(٥٥٣) من طلبة البعثات للحصول على الدكتوراه، كما ان الاجر اليومي لنائب واحد يعادل اجرة(٧٢) عامل بناء، وخلال دورة برلمانية يمكن ان نقوم بتزويج مايقارب الـ(٩٩٠٠٠) شاب في الحد الادنى، ويتساءل المهندس احمد هل يحتاج النواب بعد كل هذا الى امتيازات جديدة؟

مشكلة بانتظار ان تحلها وزارة الصحة

تحاليل الزواج موجودة في المختبرات الأهلية وغائبة في المستشفيات الحكومية

مدير صحة بغداد الرصافة : لاشحة في المواد والإحالة للهلال الأحمر لم أسمع بها ابدا!

اغرب مظاهرة سلمية شهدتها بغداد حتى الان كانت لمتزوجين جدد امام واحدة من اكبر المحاكم الشرعية في جانب الكرخ، والسبب هو رفض المحكمة تصديق عقود زواجهم بسبب عدم قناعتها بالتحاليل الطبية الخاصة بالمتزوجين والصادرة عن مختبرات أهلية، مما تسبب بعزوف الكثيرين منهم عن إتمام مراسيم الزواج او تأجيله لإشعار آخر، في حين لجأ بعضهم الى ابرام العقود لدى(السيد)بالرغم من تحفظهم على هكذا نوع من العقود.

افراح شوقي

شحة مواد التحاليل !

بعد ان تقصينا الأمر لدى الجهات ذات العلاقة في محكمة الاحوال الشخصية في البياع عرفنا ان السبب يكمن في شحة وفقدان المواد اللازمة لتحاليل الزواج في جميع مستشفيات جانبي الكرخ والرصافة لفترة استمرت لاكثر من شهرين، مما تسبب بلجوء الكثيرين منهم الى طرق ابواب المختبرات والمستشفيات الاهلية التي لم ترق للمحكمة ايضاً بعد ان غلفها الكثير من التلاعب والتقصير، وصارزوج المستقبل يدور في حلقة مفرغة...

(شلعان الكلب) قبل الزواج!

دعاء احمد متزوجة حديثاً أخبرتنا ان زوجها راجع مستشفى الامام الحكيم لإجراء التحاليل المطلوبة لإتمام عقد الزواج، لكنه عاد ادراجه خائباً بعد ان اخبروه بعدم توفر المواد الداخلة في هكذا تحاليل، وكنا قد عقدنا العزم على إتمام زواجنا لارتباط زوجي وكذلك انا بالتزامات في عملنا، مما دعانا الى ابرام العقد لدى احد سدنة مدينة الكاظمية المقدسة كاجراء مؤقت حتى تحل المشكلة، وعرفت ان هناك الكثير من المقبلين على الزواج قاموا بذات الإجراء.

ام روضان كانت تتقدم ابنتها ميعاد والتي وشت لنا ملابسها وكمال زينتها بانها العروس التي تنتظر عقد قرانها اليوم على ابن عمتها احمد كما اخبرتنا والدتها فيما بعد ، وعرفنا ايضاً انهم قادمون للتو من مستشفى الهلال الأحمر العراقي الكائن في منطقة المنصور، بعد ان تسلموا منه نتيجة التحاليل خلال يوم واحد ودفعوا لاجل استحصاله مبلغ ٥٠ الف دينار، ناهيك عن اجور النقل والمحامي الذي فرض نفسه عليهم بعد ان اخبرهم ان معاملتهم قد لاتمشي وهي تحتاج الى من يساعدها في المشي! ووعدهم بانهاء المعاملة في ظرف ساعة، وتبلغ أجور ذلك المحامي الفطن مابين (٢٥-٥٠) الف دينار مع كيس (جكليت) اصلي (ابو العلامة)!!

في ركن اخر كان مشتاق احمد يحمل أوراقه وينتظر انتهاء توقيع عقد زواجه امام باب القاضي بعد ان تأخر لاكثر من اسبوعين، اخبرنا انه حصل على نتيجة التحاليل بعد ان دفع قيمة الباص البالغة ٥٠٠ دينار الى قاطع التذاكر في مستشفى اليرموك، ودس بالخفية ٢٥ الف دينار اخرى في جيب احد المعقبين الواقفين قرب باب القاضي بعد ان وعده بتسليمه اياه في ظرف ساعة واحدة ايضا !! وفعلا تم التسليم وهو الان ينتظر دوره ليعقد قرانه على ابنة عمه ولسان حاله يقول من (أولهه شلعان كلب)!!

الهلال الأحمر يستغرب من غلاء الأجور!

خطواتي الى مستشفى الهلال الأحمر العراقي كانت مشياً على الاقدام لمسافات طويلة بسبب اغلاق معظم المنافذ المؤدية اليه بعد افتتاح معرض بغداد الدولي، والمهم اني في نهاية الامر التقيت بمديره الدكتور صفاء مجيد حميد وقال لي عن موضوع تحاليل الزواج: ان قضاة المحاكم الشرعية قرروا ان يحصروا فحص الدم ضمن مستشفانا فقط، بسبب قناعتهم بدقة النتائج والمحافظة عليها ريثما تصل الى القضاة، بعد التلاعب الكبير الذي مارسته الكثير من المختبرات الاهلية، بسبب شحة توفر المواد المطلوبة في هكذا تحاليل في المستشفيات الحكومية،ونحن نستقبل الطلبات منذ حوالي شهرين، وعادة نسلم نتائج التحليل خلال يوم واحد، والكثير من تلك الطلبات تصل الينا من مناطق بعيدة.وعن الطريقة التي يحصلون فيها على مواد التحاليل قال : نشتريها من القطاع الخاص، وحول ارتفاع المبالغ المستوفاة والتي حددت ب(٥٠) الف دينار قال: لا علم لي بهذا الاجر، فالمختبر لا يرتبط بنا لانه مستأجر من قبل قطاع خاص، وانا استغرب ذلك الاجر وهو مبالغ فيه كثيراً .

وسن نبيل من قسم التحليلات المختبرية في المستشفى شاركنا الحديث بالقول: ان تحليل المتزوجين الجدد يشمل التهاب الكبد الفايروسي نوعB والمسمى (HBS) ونستخدم مادة والتهاب التناسلية VDRL وصنف الدم (بلاد كروب)،وهذه التحاليل ضرورية لاجل الكشف عن تطابق صنف الدم لدى المتزوجين وخلو الطرفين من الامراض، وقبل ان نغادر عرفت ان المستشفيات الأهلية لا يسمح لها بتمشية كل انواع التحاليل ومن بينها تحاليل مرض الايدز الذي تتولاه المستشفيات الحكومية فقط لحساسية الموضوع وخطورته.

مدير مستشفى الهلال

وزارة الصحة: الأزمة انتهت!

وفي اتصال هاتفي مع الدكتور علي بستان الفرطوسي مدير عام صحة بغداد/ الرصافة،حول الموضوع أوضح قائلا : ان الازمة كانت بسبب شحة (الكتات) الخاصة بهذا النوع من الفحوصات، وقد استحصلنا موافقة خاصة من السيد الوزير مؤخرا على شراء اكثر من ٤٠ كتا، وتم توزيعها على جميع المستشفيات، وهي الان تستقبل مراجعيها لاجراء تلك الفحوصات،واعطائهم النتائج في ظرف يوم او يومين حسب عدد الطلبات، ولاوجود للشحة الان! وعندما اخبرته ان قضاة الاحوال الشخصية يحيلون المتزوجين الى مستشفى الهلال الاحمر حتى ساعة كتابة التحقيق حسب الزيارة التي قمنا بها اليهم، قال: لاعلم لي بذلك،وهذا الخبر اسمعه لأول مرة، فالمستشفيات الحكومية تستحصل فقط مبلغ الباص الذي يبلغ قيمته، ٥٠٠ دينار، اما التأخير الحاصل في المستشفيات الحكومية عند تسليمها تلك التحاليل والذي يتجاوز الاسبوعين وربما اكثر، فذلك بسبب وزارة العدل التي وجهت بعدم قبول نتائج التحاليل من قبل اصحابها مباشرة بل بواسطة موظف معتمد من الدائرة، وهذا المعتمد يقوم بجمع عدد من التحاليل ليرسلها إلى المحاكم اسبوعياً، مما يسبب تأخيراً في تلك الفحوصات. والسبب في ذلك هو اكتشاف حالات تزوير كثيرة من قبل المتزوجين الذين يقومون بالتلاعب في نتائج التحليل وفق اهوائهم، كما اخبرنا القضاة، وحول كون مستشفى الهلال الاهلي يقوم بتسهيل الحصول على تلك التحاليل وتسليمها للمقدم على الزواج في يوم واحد بدون اللجوء الى المعتمد قال: اعتقد ان ذلك يحصل بسبب العاملين امام ابواب القضاة ممن يتقاضون نسبة من اجور التحاليل مقابل توجيه الناس نحو مستشفى الهلال!

تحاليل مزورة!

وانا في طريقي الى محكمة الأحوال الشخصية في البياع، لمست كثافة مراجعيها الذين انقسموا الى قسمين مراجعي محكمة بداءة وشرعية، وكان لابد لي من ان اعبر من امام كتاب العدول الذين تهرأت مقاعدهم ومظلاتهم، ولا اعرف متى سيتم الاستغناء عنهم بموظفين حقوقيين يجلسون داخل غرف مرتبة بدلا من الفوضى والبدائية في العمل، المهم اني تعديتهم بعد ان أقنعتهم بصعوبة بان لا شكوى لدي ولا مظلمة ولا عقد زواج،وفي غرفة المحاميات التي تم فصلها مؤخرا عن غرفة المحامين ولا اعرف لماذا؟ سألت المحامية نور سليمان عن أسباب تأخير عقود الزواج، وكيف هي الحالة الان؟ فقالت: فيما مضى كانت المحكمة تعتمد على ثلاثة مستشفيات حكومية في الكرخ ومثلها في جانب الرصافة، لإجراء التحاليل المختبرية الخاصة بفحص المتزوجين الجدد، لكن شحة المواد الطبية المستخدمة في تلك التحاليل ادت الى شلل كامل في هذا الموضوع، وصار المقبلون على الزواج يلجأون الى المختبرات الاهلية لكن القضاة رفضوا تسلمها لعدم ثقتهم بها، واكتشاف الكثير من التحاليل المزورة او غير السليمة بقصد الاسراع في معاملة الزواج بالاتفاق مع اصحاب تلك المختبرات.

محكمة الشرعية: الأزمة قائمة!

حاولنا ان نستطلع رأي احد قضاة الشرعية لكننا لم نتمكن من ذلك بسبب طلبهم موافقات رسمية بالتصريح للصحافة والتي يجب ان نستحصلها من قصر العدالة في حي العدل عوضا عن وزارة العدل التي تعطل عملها بعد استهدافها مؤخراً بتفجير إرهابي، لكننا رغم ذلك تمكنا من معرفة معلومات مهمة من مصدر مسؤول طلب عدم الكشف عن اسمه وقال: وزارة الصحة هي سبب الازمة كلها، اذ ان مستشفياتنا الحكومية الستة المعنية بإتمام تحاليل الزواج في جانبي الكرخ والرصافة خلت من تلك المواد تدريجيا، وبدأت المشكلة في منتصف شهر اب الماضي تقريباً، وعندما تقصينا الامر اخبرونا انها مسؤولية مكتب العقود في الوزارة وليست مسوؤلية المديريات العاملة، وقمنا بتفعيل الامر لدى مجلس النواب ورئاسة الوزراء ايضا وعرفنا انه تم الإيعاز بتخصيص طائرة لنقل جميع المستلزمات الطبية التي تحتاجها مؤسساتنا الصحية، لكننا رغم ذاك لم نتلق رداً حتى الآن ولا تزال المشكلة قائمة، الامر الذي دفع المتزوجين الجدد الى القيام بمظاهرة امام باب المحكمة يطالبون فيها باتمام عقود زواجهم المتعطلة، وأرى بان على القضاة الاعتمادعلى تحاليل مختبرات مستشفى الهلال الاحمر كونه وسيطا بين المستشفيات الاهلية والحكومية علاوة على دقة تحاليله وسلامته من التلاعب، واضاف المصدر : اننا نقبلها على مضض بسبب ارتفاع اسعارها،مقابل انخفاض الدخل المادي لمعظم شبابنا المقبلين على الزواج، ونستقبل حوالي ٧٠ عقدا للزواج في اليوم الواحد. ولازلنا ننتظر اجراءات وزارة الصحة بشأن توفير هذه الخدمة في مستشفياتنا الحكومية.